المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

–ICRF –

انتهاكات حقوق الانسان في سوريا

– التقرير الاسبوعي –

- **فترة التوثيق [19 سبتمبر 2025، 16:00 – 25 سبتمبر 2025، 16:00]**
- **تاريخ الإصدار** 26 سبتمبر 2025
- **إعداد فريق التوثيق الميداني – وحدة الرصد الحقوقي**
- **الموقع الرسمي** www.icrights.org
- **كود الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2025-09-26**

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية**]**

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الجيش التركي؛**
- **الجيش الإسرائيلي؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا – الملخص التنفيذي

يعكس التقرير الحقوقي لهذه الفترة استمرار الأنماط الممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، مع تسجيل **تراجع طفيف في عدد الأحداث** مقارنة بالأسبوع الماضي، لكنه ترافق مع **ارتفاع ملحوظ في حدّة بعض الانتهاكات**، خصوصًا على مستوى أعداد القتلى والجرحى.

المؤشرات الرقمية العامة

- **إجمالي الأحداث الموثقة** 107 حادثة (مقارنة بـ 104؛ ↑ 2.9%)
- **إجمالي الانتهاكات الموثقة قانونيًا** 662 انتهاكًا (مقارنة بـ 638؛ ↑ 3.7%)
- **عدد المحافظات المتأثرة** 14 محافظة سورية (مقارنة بـ 22؛ ↓ 36.4%)
- **معدل الانتهاكات لكل حادثة** 6.19 انتهاك/حادثة (مقارنة بـ 6.13؛ ↑ 1%)

أعداد الضحايا خلال الفترة

- **المعتقلون تعسفيًا** 146 (مقارنة بـ 212؛ ↓ 31.1%)
- **الجرحى** 110 (مقارنة بـ 52؛ ↑ 111.5%)
- **القتلى** 120 (مقارنة بـ 62؛ ↑ 93.5%)
- **المخطوفون/المختفون قسرًا** 24 (مقارنة بـ 129؛ ↓ 81.4%)
- **غير محدد (خطر/غموض أمني)** 16 (مقارنة بـ 27؛ ↓ 40.7%)

الخلاصة

- الاتجاه العام يظهر **ارتفاعًا في جسامة الانتهاكات** رغم انخفاض التنوع الجغرافي.
- **أعداد القتلى والجرحى تضاعفت تقريبًا** مقارنة بالأسبوع السابق.
- بالمقابل، شهدت بعض الأنماط مثل الاعتقال التعسفي والخطف تراجعًا نسبيًا، ما يشير إلى تبدّل في أدوات القمع وليس إلى تحسّن حقيقي في الوضع الحقوقي.

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

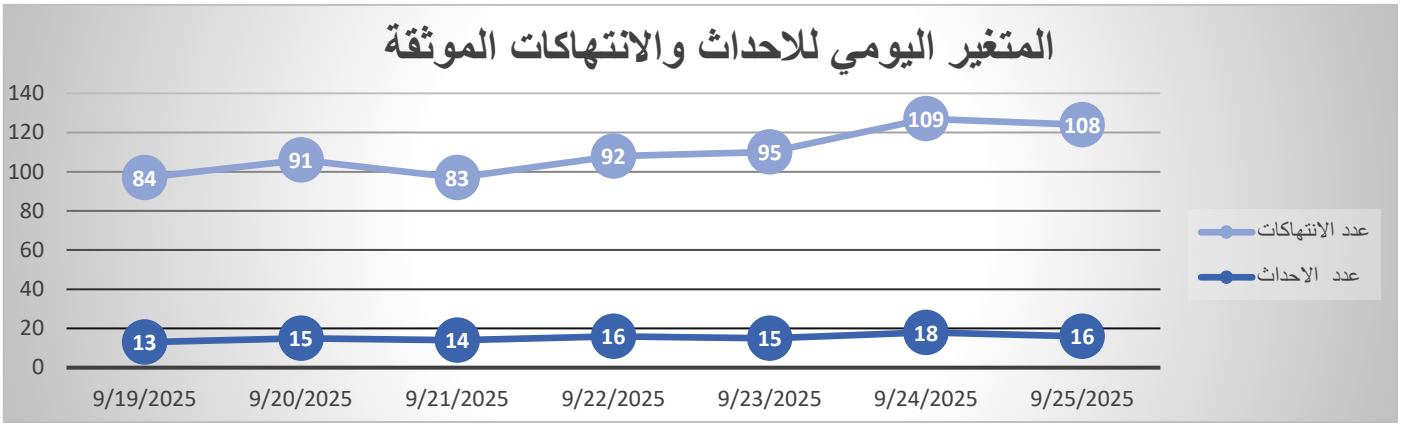

يعكس الرسم البياني للتغير اليومي للأحداث والانتهاكات الموثقة خلال الفترة الممتدة من **19 حتى 25 أيلول/سبتمبر 2025** استمرار حالة التصعيد في مستوى الانتهاكات.

الذروات والانخفاضات

- **اليوم الأعلى** برز يوم **24 أيلول** كذروة مطلقة، إذ سُجِّل **109 انتهاكات** مقابل **18 حدثًا**، تبعه مباشرة يوم **25 أيلول** (108 انتهاكات / 16 حدثًا).
- **اليوم الأدنى** كان يوم **21 أيلول**، بواقع **83 انتهاكًا / 14 حدثًا**، وهو أدنى رقم في المؤشرين معًا.

الاتجاهات العامة

- شهدت الأيام (20–23 أيلول) **تصاعدًا تدريجيًا** (من 91 إلى 95 انتهاكًا) مع استقرار نسبي في عدد الأحداث (14–16 يوميًا).
- يومي 24 و25 أيلول شهدا **انفجارًا حقوقيًا** بالمعنى الكمي (أكثر من 100 انتهاك يوميًا)، وهو ما يعكس تصعيدًا ميدانيًا ملحوظًا تركز في محافظتي ريف دمشق وطرطوس.

الخلاصة

- **التباين بين عدد الأحداث والانتهاكات** يؤكد أن معظم الأحداث تضمنت أكثر من انتهاك واحد، وهو ما يضاعف جسامتها الحقوقية.
- الذروة المزدوجة (24–25 أيلول) تتزامن مع تسجيل حوادث نوعية قصف بطائرات مسيرة في السويداء، اعتقالات تعسفية، وحالات قتل وخطف في ريف دمشق وطرطوس.

- **الموجة العامة** تأخذ شكل صاعد (من 83 إلى 109 انتهاكًا)، ما يعكس هشاشة الوضع الأمني واستمرار التصعيد باتجاه نهاية الفترة.

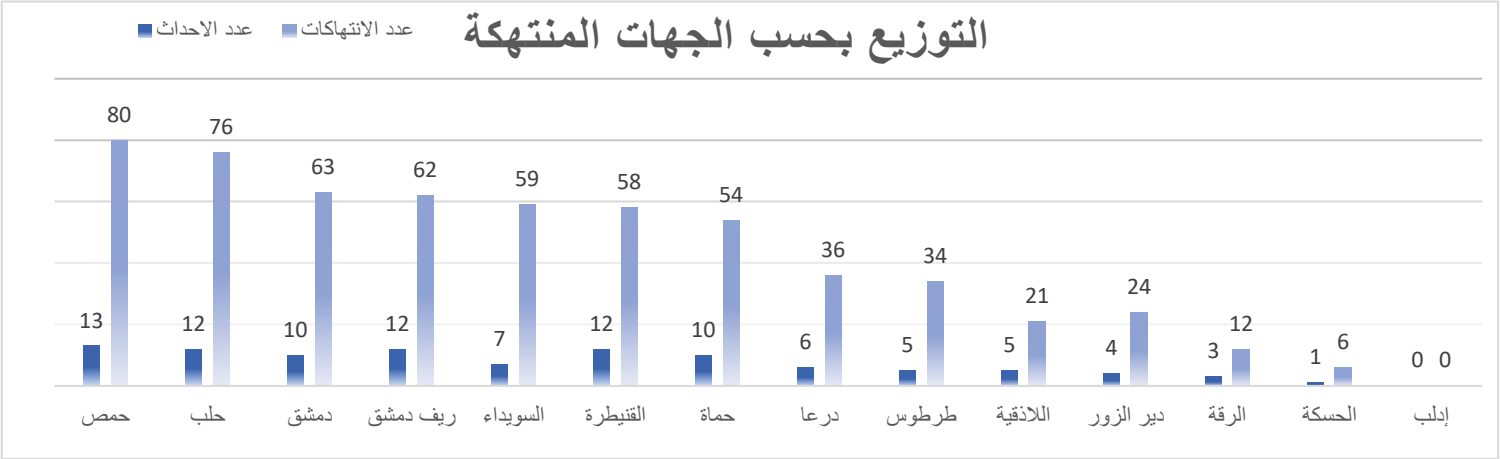

يعكس التوزيع الجغرافي للانتهاكات الموثقة خلال هذه الفترة **تفاوتًا واضحًا في شدّتها بين المحافظات السورية**، حيث تركزت الانتهاكات في الوسط والشمال، فيما برزت بعض المحافظات الحدودية بطابع خاص.

المحافظات الأعلى انتهاكًا

- **حمص (80 انتهاكًا / 13 حدثًا)** تصدّرت الترتيب مجددًا، ما يشير إلى استمرارها كساحة رئيسية للانتهاكات الطائفية، شملت الاعتقالات التعسفية، القتل خارج نطاق القانون.
- **حلب (76 انتهاكًا / 12 حدثًا)** تلتها مباشرة، مع تسجيل نمط متكرر من القصف والاستهداف المباشر للمدنيين واعتقالات على خلفيات سياسية وأمنية وهنا نتحدث بشكل أساسي عن الأوضاع الميدانية المؤثرة على المدنيين في الريف الشمالي (قسد ، الجيش التركي ، الجيش السوري الوطني)
- **دمشق وريف دمشق (63 و62 انتهاكًا / 10 و12 حدثًا)** سجّلتا معدلات متقاربة، ما يعكس استمرار الانتهاكات في العاصمة ومحيطها، خصوصًا في مجال الاختفاء القسري وتقييد الحريات العامة.
- **السويداء (59 انتهاكًا / 7 أحداث)** رغم محدودية الأحداث، فإن عدد الانتهاكات كان مرتفعًا، ما يدل على كثافة الانتهاك في كل حادثة، خاصة على خلفيات طائفية وسياسية مرتبطة بالهجمات المسيّرة والاشتباكات المحلية.

الدلالات الحقوقية

- **المحافظات الوسطى والشمالية (حمص، حلب)** ما زالت الأكثر تضررًا.
- **دمشق وريفها** تواصلان كونهما بؤرًا نشطة لانتهاكات مرتبطة بالسلطة المباشرة وأجهزتها الأمنية.
- **السويداء** برزت كحالة استثنائية بعدد قليل من الأحداث لكن كثافة عالية جدًا في الانتهاكات.
- **المحافظات الحدودية (القنيطرة، الحسكة)** أعادت التأكيد على البعد الدولي للنزاع من خلال تدخلات عابرة للحدود أو انتهاكات تستهدف المدنيين مباشرة.

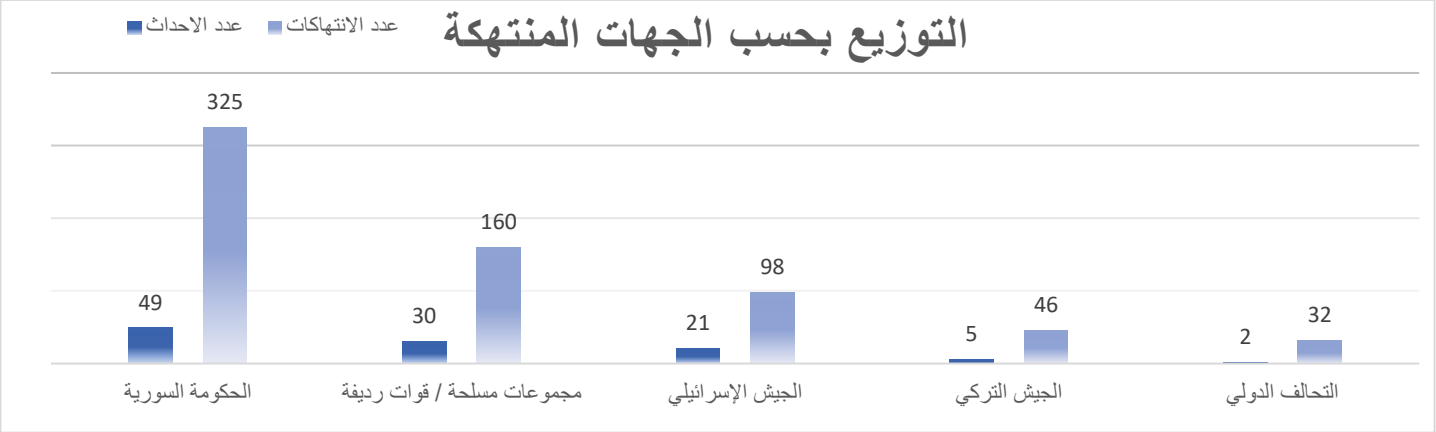

تُظهر البيانات أن المسؤولية عن الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المذكورة تتوزع على عدة جهات فاعلة، مع تفاوت واضح في حجمها وأنماطها الحقوقية

- **الحكومة السورية (325 انتهاكًا / 49 حدثًا)** تمثل أعلى جهة منفذة من حيث الكم والنطاق. الانتهاكات شملت الاعتقالات التعسفية، القتل خارج نطاق القانون، التمييز الطائفي، القصف في مناطق مدنية، والإخفاء القسري. تكررت أنماط الاستهداف الممنهج للمدنيين في مناطق سيطرة الحكومة، ما يعكس طابعًا منظمًا ومركزيًا لهذه الانتهاكات.
- **المجموعات المسلحة / القوات الرديفة (160 انتهاكًا / 30 حدثًا)** جاءت في المرتبة الثانية من حيث الخطورة. اتسمت انتهاكاتها بالعنف المفرط، الخطف، الابتزاز المالي، والاعتداءات على المدنيين في ريف دمشق، السويداء، حماة، وأطراف حلب. طبيعة هذه القوات باعتبارها امتدادًا غير رسمي للسلطة المركزية تضع على الحكومة السورية مسؤولية قانونية مضاعفة لضبطها.
- **الجيش الإسرائيلي (98 انتهاكًا / 21 حدثًا)** الانتهاكات تمحورت حول الخروقات العسكرية للسيادة السورية، بما يشمل التوغلات البرية، الطلعات الجوية، القصف المدفعي، والتهديد المباشر للمناطق

السكنية. لا تقتصر الانتهاكات على الأثر المباشر للضحايا، بل تمثل تهديدًا للسلم الإقليمي وخرقًا متكررًا لاتفاقية فصل القوات (1974) وميثاق الأمم المتحدة.

- **الجيش التركي (46 انتهاكًا / 5 أحداث)** معظم الانتهاكات ارتبطت بالقصف المدفعي والجوي على مناطق مأهولة في شمال سوريا. رُصدت مؤشرات على استهداف قائم على الهوية القومية (خصوصًا الكردية)، ما يُعد خرقًا واضحًا للقانون الدولي الإنساني. ورغم قلة عدد الأحداث، فإن كل حدث حمل أثرًا إنسانيًا جسيمًا.
- **التحالف الدولي (32 انتهاكًا / حدثان)** اقتصرت على حوادث قصف جوي متفرقة، لكنها أدت إلى خسائر مدنية مؤكدة. الطابع الدولي للتحالف يضع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية مباشرة ومشتركة عن هذه الانتهاكات، والتي قد تدخل في إطار جرائم الحرب.

الخلاصة

- تتحمل **الحكومة السورية** المسؤولية الأوسع عن الانتهاكات، بحكم سلطتها المركزية على الأرض.
- **المجموعات المسلحة / القوات الرديفة** ساهمت في تكريس الفوضى الأمنية بممارسات منفلتة من أي رقابة قانونية.
- **القوات الأجنبية (إسرائيل وتركيا)** ارتكبت انتهاكات جسيمة ذات طابع عدواني تمثل خرقًا للسيادة السورية وانتهاكًا للقانون الدولي.
- الجهة الأكثر خطورة من حيث الكم والنوع هي **الحكومة السورية**، تليها **المجموعات المسلحة الرديفة**، فيما تبرز التدخلات الأجنبية كعنصر مضاعف لخطورة النزاع.

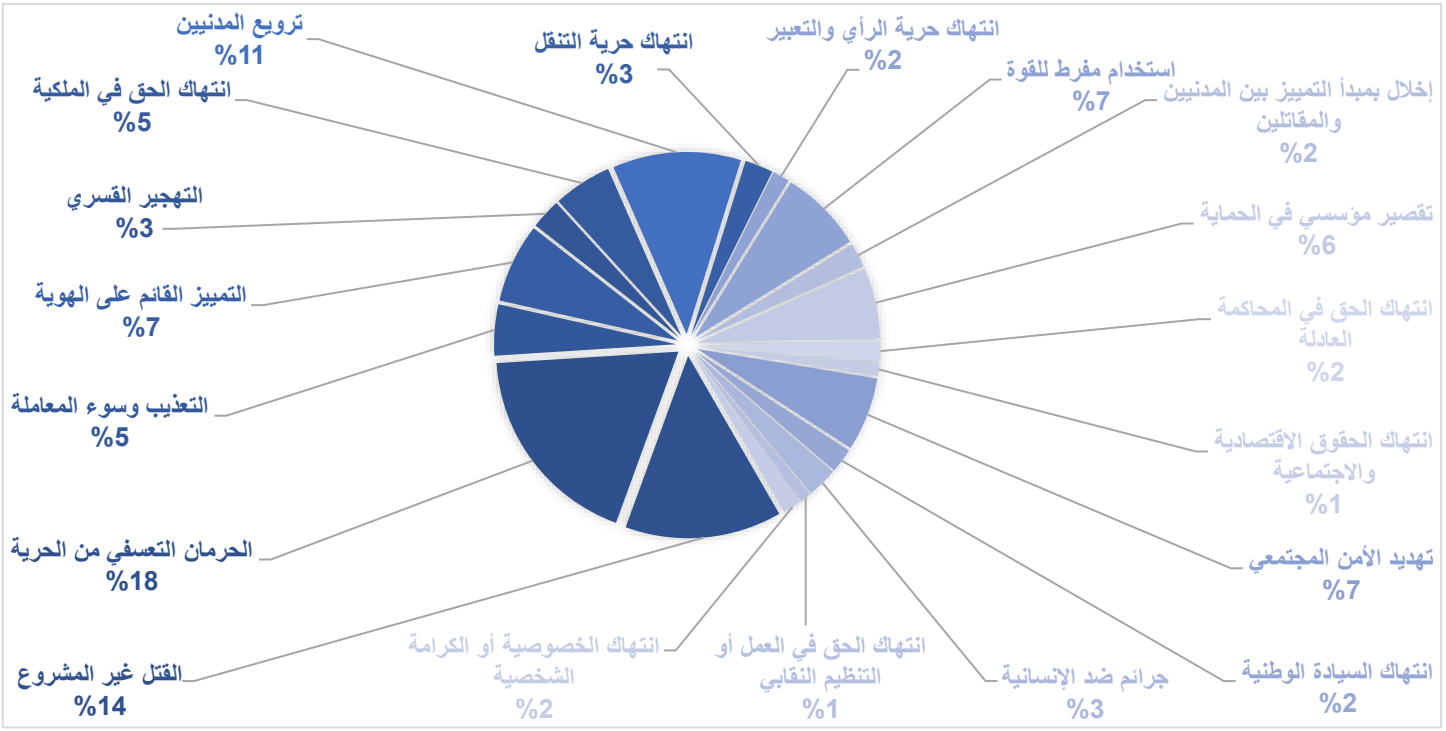

أولًا – الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية

هذه الفئة تمثل ما يقارب **50% من مجموع الانتهاكات**، وتشمل

- **القتل غير المشروع (14%)** يعكس سياسة متصاعدة للتصفية الجسدية، سواء عبر الإعدامات الميدانية أو القصف العشوائي، ويُصنّف كجريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني.
- **الحرمان التعسفي من الحرية (18%)** يشكل أعلى نسبة، وهو مؤشر على اعتماد الاعتقال وسيلة أساسية للسيطرة السياسية والاجتماعية.
- **التعذيب وسوء المعاملة (10%)** يعد انتهاكًا مطلقًا لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- **التهجير القسري (3%)** ممارسة ممنهجة لإعادة تشكيل البنية السكانية، وتُصنّف كجريمة ضد الإنسانية وفق نظام روما الأساسي.

الخلاصة هذه الانتهاكات تكشف عن **سياق متعمد لتقويض الحق في الحياة والأمان الشخصي**، وتُظهر طابعًا منهجيًا ومركزيًا.

ثانيًا – الانتهاكات ذات الطابع المجتمعي والهيكلي

تشكل نحو **20% من مجموع الانتهاكات**، وتكشف هشاشة البنية القانونية والاجتماعية

- **التمييز القائم على الهوية (7%)** يعكس استهداف جماعي قائم على الانتماء الديني أو الإثني، وهو انتهاك صريح لمبدأ عدم التمييز.
- **تهديد الأمن المجتمعي (6%)** سلوك يُمارس عبر العنف غير المباشر أو تغوّل المجموعات المسلحة، بما يهدد السلم الأهلي.
- **ترويع المدنيين (11%)** يدخل ضمن أنماط العنف النفسي الجماعي، ويؤدي إلى نشر بيئة خوف مزمنة.
- **انتهاك الحق في الملكية (5%)** يُترجم في شكل مصادرة أو استيلاء بالقوة، ويُعد خرقًا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- **انتهاك الخصوصية والكرامة (2%)** يمس الحياة اليومية للأفراد ويكرّس الرقابة الأمنية المستمرة.

الخلاصة هذه الفئة تُظهر **ضعف الحماية المؤسسية وتحوّل الدولة أو القوى المسيطرة إلى أداة تسلط اجتماعي.**

ثالثًا – أنماط العنف غير المباشر والممنهج (العنف المؤسسي)

تشكل ما يقارب **20%–25 من مجموع الانتهاكات**، وهي الأقل ظهورًا لكنها الأكثر خطورة على المدى الطويل

- **إخلال بمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين (7%)** استخدام القوة دون مراعاة مبدأ التمييز الأساسي في القانون الدولي الإنساني.
- **انتهاك الحق في المحاكمة العادلة (3%)** قصورًا هيكليًا في النظام القضائي، وانعدام الضمانات القانونية.
- **انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (1%)** يتمثل بحرمان السكان من الخدمات أو الموارد الأساسية (السويداء)
- **انتهاك السيادة الوطنية (6%)** يعكس التدخلات الخارجية أو ممارسات القوى الأجنبية (تركيا/ إسرائيل)، ويُعد خرقًا لمبدأ السيادة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

- **انتهاك حرية الرأي والتعبير (2%) وحرية التنقل (3%)** تمثل قيودًا مباشرة على الحريات المدنية الأساسية.

الخلاصة هذه الفئة ترسخ **ثقافة الإفلات من العقاب وتكريس العنف المؤسسي** الذي يعيق أي إمكانية لإصلاح أو مصالحة مستقبلية.

الاستنتاج العام

- الطابع الغالب هو **الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية** (قتل، اعتقال، تعذيب)، بما يتجاوز 45 %، ما يؤكد أنها سياسة ممنهجة وليست تجاوزات فردية.
- البنية المؤسسية الضعيفة وتواطؤ الأجهزة الأمنية أو الميليشيات يفسح المجال لتصاعد التمييز والتهديد المجتمعي.
- قانونيًا اتساع هذه الانتهاكات جغرافيًا وتعدد الجهات المنفذة وتكرارها الممنهج يجعل توصيفها أقرب إلى **جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب**.